اما كونه بمعنى قدم الذات والصفة الوجودية
فواضح واما باعتبار الاحوال على القول بها
الذي سلكه المص حيث عدها من جملة الصفات
الواجبة له ففيه خفا لانها اعتبر الوجود في
العبارات الثلاث ولا وجود للاحوال و يمكن
ان يريد بالوجود الثبوت الذي هو اعم لكنه يحتاج
يفتقر الى قرينة ولا قرينة هنا ويحتمل ان يقال
المراد بالوجود في كلامه الوجود في نفس الامر
اعم من الوجود في الاعيان فتنبه اعترض
على هذه العبارة بانها صادقة على الوجود
الازلي اذ نفي العدم هو الوجود بل قد يقال ان
العدم على هذه العبارة ليس صفة سلبية
لان العبرة في الوجودي والعدمي بالمعنى لا باللفظ
بدليل ان المعنى وجودي فقد قال بعضهم ان
تعريف ابن سعيد القدم بانه نفي العدم
السابق يستلزم ان يكون صفة ثبوتية
لان النفي المنفي بالضرورة وجعل مقابلا للقول
بان القدم من السلوب والقول بانه هو
صفاته الله واعترض ايضا بان او صافه تعالى

التنزيهية

التنزيهية كالقدم وما بعده من السلوب
يجب القدم لها عقلا فلا يصح سلبه عنها
بحال لا في الازل ولا فيما يزال ومع ذلك لا تشملها
العبارات الثلاث وان شئت قلت
او عن نفي الاولية الخ بتطلق الاولية بمعنى الابتدا
ويقابلها الاخرية بمعنى الانتهاء وقد تطلق
الاولية على السبق على الاشياء والاخرية على
البقاء بعد فناء الخلق والمناسب الاول
او عن نفي افتتاح الوجود هذه العبارة قريبة
من الثانية وكلاهما بعيد من الاول كما يعلم
مما مر ومن جملته صدقها على الوجود الازلي
فقوله كلها بمعنى واحد ان اراد الاتحاد مفهوما
فممنوع او مصداقا فكذلك كما علمت ولعل
مراده ان اولها بمعنى وان اختلف متعلقها
الذي بعدها وحاصله ترجع الى عدم اولية
الوجود كذا ذكره الشيخ يس وقال السكتاني
بمعنى يريد الاتحاد في مصدوق العبارات لا في
المفهوم وهو مخالف يس قال شيخنا والحق ما
للشيخ يس والبقا عبارة الى يعلم مما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)